Issue 6563 Monday 20/1/2020
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6563 الاثنين 24 من جمادى الاولى 1441 هـ 20 من كانون الثاني (يناير) 2020م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

العراق والتعويضات.. من يدفع لمن؟

المواطنون يطالبون بحق مقاضاة الغزاة

شاكر كريم عبد
بغداد

ما يحدث في بلادنا اليوم هو مايمكن ان يوصف بالمضحك عندما لاتعرف مع من تضحك وعندما تعرف من ضد من تبكي. فاذا وجدت مع امريكا في مكان ومع نفس هذا في مكان اخر تضحك وتبكي وتلعن " ابو السياسة" والاطماع وغباء وجشع الحكام. ما زلنا عقلاء ولكننا لانستوعب ما يحدث تضحكنا مواقف وتبكينا مشاهد ويجتمع الضحك والبكاء عندما نعرف ان مايحصل بين امريكا ومع من جاءت بهذا النموذج السيئ من السياسيين الى سدة الحكم .وان المضحك المبكي ان العراق ساحة يحدث فيها العجب فالمتناقضات بكل اشكالها تراها العين فيعجز العقل عن استيعابها!

الرئيس الامريكي دونالد ترامب يطالب حكومة عبد المهدي" حكومة تصريف الاعمال" بدفع تعويضات عن بناء سفارة وقواعد ومطارات على ارض العراق مقابل انهاء الوجود الامريكي في العراق في الوقت الذي لاتوجد لدينا حكومة تتمتع بالحنكة والحكمة والشجاعة والوطنية والحرص لمطالبة الولايات المتحدة الامريكية بدفع تعويضات الحرب على العراق واحتلاله لان اغلب اعضاء الحكومات العراقية المتعاقبة هم شركاء باحتلال العراق وتدميره. بلا شك ان مسالة تعويضات الحرب هي من قضايا القانون الدولي الشائكة التي مرت بمراحل معقدة حتى وصلت صيغتها الحالية عندما يطالب الرئيس الامريكي بدفع تعويضات مقابل الانسحاب من العراق. دون ان نجد من يرد عليه ويطالبه من الحكومة والبرلمان بدفع تعويضات احتلال امريكا غير الشرعي للعراق عام 2003سيما وان قرار مجلس الامن 1483لسنة 2003الذي اكد ان العراق بلد محتل وان القوات الأجنبية فيه هي قوات محتلة .مثلما تصاعد اصوات قيادات حزبية عراقية وطالبت العراق بدفع تعويضات مبالغ بها حتى اكثر من المطالبة الايرانية نفسها وهنا يبدو العجب العجاب من الطبيعي ان يطالب شخص بتعويض لبلده لكن من الغريب ان يطالب شخص بلده بدفع تعويضات لبلد اخر. هذه الاصوات اخرست وقطعت السنتهم امام دعوة ترامب بدفع التعويضات..

تعلم العرب

ومن المؤسف لم يتعلم العرب من دروس الغرب في حربه ضدهم التي انتهت بتجزئتهم وفق سايكس بيكو وانتهت الى ما هو الحال في فلسطين. وفي حربه بغزو واحتلال العراق وتدمير شعبه وتقسيم ترابه الوطني. بعد ان اصبح الوطن العربي نموذجا لخطر الحروب. فالطمع في خيراته يدفع الاستعمار بكل اشكاله الى المزيد من الاحتلال وتكبيد الوطن العربي خسائر بشرية كثيرة والأمثلة كثيرة ماحصل في الجولان وفلسطين ولبنان والعراق وسوريا وغيرها من الدول العربية.

جاءت عمليات غزو العراق في 20اذار 2003من قبل ائتلاف قادته أمريكا وبريطانيا وانطلقت جحافلهم من الكويت وتسببت هذه الحرب بأكبر خسائر بشرية بين المدنيين بتاريخ العراق. وتركت اثارا لايمحوها الزمن واثارها المستقبلية على جميع ابناء الشعب بلا استثناء. انعدام الامن وعنف طائفي شمل جميع ارجاء العراق. وجرائم بحق المجتمع وتهديم البنية التحتية.

ومنذ عام 2015ونحن نسمع تباعا تصريحات قادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالاعتراف والاعتذار بفداحة الجرم الذي نفذوه ضد شعبنا العظيم. ففي مستهل شهر اب 2015اعلن واعترف الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما في خطابه في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية بواشنطن وفي معرض دفاعه عن ما حققه الاتفاق مع ايران حول برنامجها النووي. وبعد يوم من لقائه باللوبي الصهيوني والجماعات الموالية لاسرائيل قائلا " القرار الخاطئ بشن الحرب على العراق الذي كان غزوا وان حجم الخسائر الأمريكية بالأرواح البشرية كان كبيرا والقتلى والجرحى بالآلاف والخسائر المادية كانت اكثر من 1000مليار دولار وان الاحتلال وحرب العراق كارثة ومن نتائجه وضع الضحية تحت طائلة الصراع الطائفي والارهاب وان الغزو جريمة وقد تمت خديعة الشعب الأمريكي وإخفاء الحقائق عن الخسائر البشرية والمادية"

اعتراف بلير

وفي اكتوبر عام 2015اعترف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير بأنه ارتكب خطا عندما قرر مع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش غزو العراق في عام 2003 للإطاحة بنظام صدام حسين وقدم اعتذاره عن الحرب لأول مرة بعد 12عاما على الحرب وذلك من خلال مقابلة على قناة " سي إن إن" الأمريكية واقر بلير لأول مرة أيضا بان الحرب الأمريكية البريطانية على العراق كانت واحدة من أسباب ظهور تنظيم" الدولة الإسلامية" منذ ذلك الوقت بدأت خيوط المؤامرة تتكشف والاعترافات تتوالى من المتآمرين الكبار في واشنطن ولندن وباريس وغيرها من الدول التي ساهمت بغزو واحتلال العراق. وجاء تقرير تشيلكوت الذي اثبت ان حرب العراق كانت " عدوانا عسكريا شن بناء على مبررات كاذبة" وقد أعدت جريدة الكارديان في حينه هذا التقرير اقسى حكم بحق رئيس وزراء بريطانيا في هذا العصر. وقالت انه ضمنيا يحشر بلير في الخانة نفسها التي وضع انطوني أيدن رئيس وزراء بريطانيا الذي اتخذ قرار غزو مصر في محاولة فاشلة للسيطرة على قناة السويس عام 1956.

وبالأمس اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بان "غزو العراق كان خطا جسيما" ساعد فيه مستشاره للأمن القومي الذي تمت اقالته" جون بولتون" وعمل عليه خلال عمله مع ادارة الرئيس الاسبق جورج بوش الابن. وفي تغريدة لاحقة له" خضنا حربا في الشرق الاوسط بذريعة اسلحة الدمار الشامل الباطلة" هذا الاعتراف يحتاج الى همة وطنية كبيرة من التحقيق القانوني والأخلاقي والإنساني والسياسي لإدانة الإدارة الأمريكية ورئيسها المجرم جورج بوش والحكومة البريطانية بزعامة المجرم توني بلير على جريمة تدمير العراق من خلال الحرب المعلنة رسميا والتي جاءت بتحريض من الكيان الصهيوني و خلفت اكثر من مليون شهيد وجريح و اربعة ملايين طفل تيتموا وفقدوا أبائهم وأمهاتهم وأكثر من مليون أرملة وهن في عز الشباب وتدمير العراق وتقويض اقتصاده وتهجير الملايين من أبنائه صحيح ان الاعترافات والاعتذارات لن تعيد الأرواح التي أزهقت دون مبرر ولن تتوقف الدماء التي تسيل كل يوم على أرضنا ولكن الاعتذار والاعتراف وتخطئة الحرب خطوة في مكانها تتطلب من الحكومة العراقية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية بتقديم طلبات الى الامم المتحدة يطلبون فيه تعويضات عن الحرب للشهداء والمعاقين وللمحتجزين العراقيين في مراكز الاحتجاز التابعة لها في شتى انحاء العراق الذين عذبتهم القوات الامريكية والبريطانية واشهر تلك الحالات فضيحة سجن ابو غريب وما لحق من تدمير وتهديم البنية التحتية. ومثول بلير وبوش وغيرهم إمام المحاكم الدولية بسبب رعونتهم التي استباحت دماء العراقيين وسلوكهم الذي أدى الى الجحيم والتدمير في العراق وهناك شواهد على دفع التعويضات .فتعويضات الحرب العالمية الاولى هي المبالغ والممتلكات والمعدات الواجب على المانيا ان تؤديها لصالح الحلفاء حسب معاهدة " فرساي" حيث حملت هذه المعاهدة المانيا لوحدها مسؤولة الحرب العالمية الاولى والزمتها بدفع تعويضات الازمة لما سببته من خسائر لدول الحلفاء والشعوب في الفترة مابين 1914و 1918ان تدفع المانيا 269مليار مارك خلال 42 قسطا سنويا وقد سددت المانيا اخر قسط من التعويضات في 4 اكتوبر 2010وكذلك الزامها بدفع تعويضات الحرب العالمية الثانية وليس ببعيد عندما الزم العراق بتعويضات بقيمة 52 مليار دولار الى الكويت عقب حرب الخليج لافراد وشركات حكومية كويتية وغيرها من المنظمات التي لحقت بها الخسائر رغم ان هناك تعسفا في استخدام الحق الذي خولته الامم المتحدة للجنة التعويضات وبالتالي اصبحت هذه الاستقطاعات قسرية من اصول تم الاستحواذ عليها بالقوة وايداعها صندوق التعويضات" وهو امر اشبه بالقرصنة ولم يسبق له مثيل في العلاقات الدولية في اكثر مراحلها توترا وعدوانا" رغم ان قرار مجلس الامن الذي اقر التعويضات للكويت كان قرار غير شرعي لان مجلس الامن ليس هو الجهة المؤهلة قانونية للبت في موضوع التعويضات. مجلس الامن خلق بموجب ميثاق الامم المتحدة لمراعاة قضايا السلم والحرب في العالم وليس كمحكمة لتحكم بالتعويضات لان ذلك من اختصاص محكمة العدل الدولية. والسؤوال: اليس من حق العراقيين الذين فقدوا ابناءهم وممتلكاتهم ومصادر ارزاقهم نتيجة الغزو الامريكي – البريطاني الذي انطلقت جحافله من الكويت للاطاحة بالنظام واحتلال العراق ان يطالبوا بالتعويضات؟ صحيح هناك ضغوط على الحكومة التي تجبرها لعدم التطرق الى هذا الموضوع او لاتعطيه الاولوية ولكن عاجلا ام اجلا لابد لاي حكومة عراقية وطنية ان تطالب بوضع حد والغاء التعويضات لانها باطلة وصادرة عن جهة غير مختصة في فرض مثل هذه التعويضات وتطالب امريكا بدفع التعويضات سيما لدى العراق خبراء على مستوى عال من الكفاءة والمهنية في الشؤون القانونية والمالية للمطالبة بالتعويضات. فالحكومة الحالية غير قادرة لانها مستعدة على تقديم كل شيئ مقابل بقائها بالحكم.

من يفُك طلاسم الإتفاقية العراقية الصينية؟

رائد الهاشمي
بغداد

كثُرَ الحديث عن الاتفاقية العراقية –الصينية والتي يطلق عليها (النفط مقابل البناء) بين مؤيد بشدة ورافض بشدة وهناك آراء محايدة بين الطرفين وأنا أحد هذه الأطراف لأسباب عديدة سأتطرق لها في هذه الأسطر.

ان مثل هذه الاتفاقية العملاقة جداً بكل المقاييس ويمكن أن نقول عنها اتفاقية جبارة ولم يسبق للعراق طوال تأريخه أن يتعامل مع مثل هذه الاتفاقية بحجمها المالي وبطول سقفها الزمني وبوسع استثماراتها, حيث يقدر سقفها بحجم بأكثر من ((500مليار دولار كمرحلة اولى وبسقف زمني يتراوح من ((20الى ((50عاماً وبحجز ((3 ملايين برميل نفط شهرياً كمرحلة اولى ومن المحتمل رفع هذا الرقم الى ((9 ملايين برميل شهرياً ,وبسقف ائتماني اقتراضي يقدر ب((10مليارات دولار كمرحلة أولية وبعدها يرفع الى ((30مليار دولار, وحجم فوائد كبيرة على القروض وبقطاعات شمولية واسعة للمشاريع تشمل المطارات وبناء المدارس وتعبيد الطرق الخارجية والسكك ومعالجة تلوث دجلة والفرات وشط العرب بناء مجمعات سكنية ومشاريع البنى التحتية ومشاريع الطاقة والتحلية و مشاريع اخرى حسب طلب الحكومة العراقية.

أروع مافيها هو انها مع الصين هذا البلد ذو الاقتصاد العملاق والذي يُعدّ ثاني أكبر اقتصادات العالم وصاحب أسرع اقتصاد نامٍ في العالم خلال ثلاثين عاماً. اذاً لايمكن لأي طرف أن يقلل من أهمية هذه الاتفاقية ونتائجها الرائعة المتوقعة على الاقتصاد العراقي المتهالك منذ عام 2003 وحتى الآن حيث كان العراق يبيع النفط طوال هذه الستة عشرة عاماً وتذهب عائداته لجيوب الفاسدين دون أن يحصد المواطن العراقي المتخوم بكل أنواع المعاناة والحرمان والفقر والبطالة أي تطور ملموس في البنية التحتية للبلد وفي تحسين ظروفه المعاشية ورفع قدرته الشرائية وتقليل معاناته, لذا من المؤكد فان العراق متعطش ويحتاج لمثل هذه الاتفاقية الجبارة لتحريك الاقتصاد العراقي وتدوير عجلة استثماره المتوقفة واعادة الحياة للبنية التحتية والنهوض بها والاستفادة من عصارة خبرات الاقتصاد الصيني في هذه المجالات عبر اتفاقية شاملة وعلمية ومدروسة بدقة فائقة شريطة أن تضمن كامل حقوق العراق بما يمنع هدر أية اموال جرّاء عقد هذه الاتفاقية.

مباحثات صينية

فكرة الاتفاقية ليست وليدة اليوم حيث يقال ان المباحثات مع الصين بدأت في فترة حكومة الدكتور العبادي وتم تفعيلها والتوقيع على الاتفاقات المبدئية الأولية من قبل السيد عادل عبد المهدي.

الأمور الخطيرة والمقلقة في هذه الاتفاقية والذي فتح أبواب الاعتراضات والاتهامات الكبيرة بوجود شبهات كثيرة فيها وبأن نتائجها ستكون كارثية على العراق وانها سترهن نفط العراق لأكثر من خمسين عاماً وغيرها من الانتقادات المختلفة...هو مايلي:

1. اصرار الحكومة على التكتم وعدم نشر بنود وتفاصيل هذه الاتفاقية بشكل علني أمام الجمهور لحد الآن بالرغم من كل المطالبات بذلك مع ان التسريبات تؤكد انها دخلت حيز التنفيذ بمراحلها الأولى والشروع بفتح الحسابات المصرفية الأربعة الخاصة بالاتفاقية.

2. اصرار الحكومة على عدم احالة مشروع الاتفاقية الى البرلمان العراقي لغرض دراسته بشكل مفصل والتأكد من كل الثغرات الموجودة والتصويت عليه ليأخذ طابعه وسياقه الرسمي المعمول به حسب الدستور والقانون.

3. اصرار حكومة السيد عبد المهدي (المستقيلة) على تنفيذ هذه الاتفاقية ,وهي حكومة تصريف أعمال فقط و لاتمتلك الصلاحية القانونية لتنفيذ مثل هذه الاتفاقيات العملاقة.

هذه الأسباب الثلاثة هي ما فتحت كل اللغط والاتهامات والغموض على الاتفاقية ولا يمكن لأحد أن يلوم أصحابها, لأن اتفاقية بمثل هذا الحجم الكبير وبمثل هذه الفترة الزمنية الطويلة وبمثل هذه الشمولية لا يمكن أن تنفذ بمثل هذه العجالة ويجب أن تأخذ وقتاً كافياً للدراسة والتحليل والنقاش وتحتاج الى الصبغة القانونية من قبل السلطة التشريعية للبلد ,فهل من المعقول أن يجتمع البرلمان بمعظم أعضائه ويناقش ويقرأ قراءة اولى وثانية ويصوت ويصدرالموافقة على قانون انضمام العراق الى (اتفاقية الحفاظ على السلاحف البحرية من الانقراض) ولا يناقش مثل هذه الاتفاقية المصيرية التي ستغير الاقتصاد العراقي بالكامل ,حقيقة ان شرّ البلية مايضحك.

ما أريد قوله وأنا لست بصدد التقليل من أهمية هذه الاتفاقية التأريخية انه يجب الضغط برلمانياً واعلامياً وسياسياً على الحكومة العراقية بأن تتأنى بالشروع بتطبيق هذه الاتفاقية قبل أن تتخذ الخطوات المهمة التالية لحسم الموضوع وانهاء الجدل لكي تكون خطواتنا سليمة وصحيحة ونضمن مصلحة العراق ونحمي اقتصاده من أية مغامرة قد تؤدي الى كارثة اقتصادية كبرى تدفع ثمنها الأجيال القادمة :

1. الاسراع بنشر كافة تفاصيل الاتفاقية وبنودها الكاملة من قبل الحكومة العراقية وعبر كافة وسائل الاعلام للاطلاع عليها من قبل الجميع ودراستها من قبل المتخصصين في المجال الاقتصادي والمالي والقانوني .

2. الاسراع باحالة مسودة الاتفاقية الى قبة البرلمان بشكل رسمي .

دراسة الاتفاقية

3. على البرلمان الاسراع بدراسة تفاصيل الاتفاقية بالكامل دراسة مستفيضة من كل الجوانب ومناقشتها بحضور رئيس الحكومة وفريقه الذي يختاره وبشكل حيادي بعيداً عن التأثيرات الكتلوية والحزبية وبالاستعانة بالخبراء في مجالاتها المختلفة والاسراع بالتصويت عليها بعد اجراء التعديلات المطلوبة عليها واصدار قانوناً بهذه الاتفاقية لأنها لاتقل أهمية عن قانون الموازنة الذي يكون حيز تنفيذه عام واحد بينما هذه الاتفاقية تدوم لأكثر من خمسين عاماً.

4. على البرلمان وبعد اصدار قانون هذه الاتفاقية ايجاد مخرج قانوني يسمح ويخول حكومة تصريف الأعمال بالشروع بتنفيذ هذه الافاقية.

دعوتي للحكومة والبرلمان العراقي وضع مصلحة العراق وشعبه فوق كل الاعتبارات والمصالح الشخصية والحزبية وترك الخلافات السياسية والدسائس والمهاترات المتبادلة والتي أوصلت العراق الى هذا الحال البائس الذي نعيش فيه وعليهم أن يدركوا خطورة وأهمية هذه الاتفاقية التأريخية وان يفكوا لنا طلاسمها الغامضة ويجعلوها تأخذ المسارات القانونية السليمة لغرض البدء بتنفيذها بعد ضمان مصالح العراق بالكامل وعدم السماح أن يكون مصيرالبلد واقتصاده رهناً بيد أية دولة مهما كانت مكانتها وقوتها.

□ باحث وخبير اقتصادي

أروع مافيها هو انها مع الصين هذا البلد ذو الاقتصاد العملاق والذي يُعدّ ثاني أكبر اقتصادات العالم وصاحب أسرع اقتصاد نامٍ في العالم خلال ثلاثين عاماً.

اذاً لايمكن لأي طرف أن يقلل من أهمية هذه الاتفاقية ونتائجها الرائعة المتوقعة على الاقتصاد العراقي المتهالك منذ عام 2003 وحتى الآن حيث كان العراق يبيع النفط طوال هذه الستة عشر عاماً وتذهب عائداته لجيوب الفاسدين دون أن يحصد المواطن العراقي المتخوم بكل أنواع المعاناة والحرمان والفقر والبطالة أي تطور ملموس في البنية التحتية للبلد وفي تحسين ظروفه المعاشية ورفع قدرته الشرائية وتقليل معاناته ,لذا من المؤكد فان العراق متعطش ويحتاج لمثل هذه الاتفاقية الجبارة لتحريك الاقتصاد العراقي وتدوير عجلة استثماره المتوقفة واعادة الحياة للبنية التحتية والنهوض بها والاستفادة من عصارة خبرات الاقتصاد الصيني في هذه المجالات عبر اتفاقية شاملة وعلمية ومدروسة بدقة فائقة شريطة أن تضمن كامل حقوق العراق بما يمنع هدر أية اموال جرّاء عقد هذه الاتفاقية.

شهق الناس

بلد (خان جغان)

ياس خضير البياتي
الامارات

المصيبة العظمى اليوم، هي ان العراق في مفترق الطرق، اما ان يكون أو لايكون، لأن المشهد السياسي يزداد سوادا بالمشكلات والصراعات والفوضى والقتل اليومي، واختطاف البشر، والموت بالغاز المسيل للدم، وكواتم الرصاص الحي، بل أصبح الوطن كما يقال (خان جغان) للأغراب من كل الجنسيات والقوميات والأديان المستوردة من خارج الحدود، فالسماء ملبدة بالطائرات الامريكية تجوب على مزاجها دون اعتراض. والصواريخ الإيرانية تحتفل بالانتصار (الموت لأمريكا) على أراضينا ،والأتراك يدخلون أراضينا بحريتهم ،بينما ارضنا أصبحت ملاعب مفتوحة لكل من هب ودب، مؤسسات سرية تعمل على هواها ، وبشر من كل الاجناس يتمتعون بامتيازات سبع نجوم ،حتى اصبح العراقي غريبا في بلده يحصل على جنسيته بصعوبة ، بينما الإيراني والافغاني والباكستاني يتمتع بجنسية عراقية اصلية،مثلما لم يعد العراقي اليوم يشعر بالأمل في ظل حكومات وأحزاب تفتقر الى العقلانية والكياسة ، ورجال سياسة قادتهم الأقدار الى أن يصبحوا قادة لبلد كان مضرب الأمثال في الدنيا ، وأزمتنا اليوم أننا لانملك رجال دولة ، وانما سياسيون مصابون بزهايمر الوطنية حريصون على أن يفيق الوطن من ركام الرماد!

وعلى أساس (الميّة تكذّب الغطاس) كما يقال، نستطيع الجزم بأن ادعاء رجال السياسة في العراق حبّ الشعب، وخدمته كلام فارغ. وإلاّ فما سرّ هذا السقوط الفاجع في العمالة للأجنبي بحيث يرتهن الوطن للأجنبي، وتنتهك سيادته، ويباع في مزاد الدول باتفاقيات فاسدة؟ وما سر هذا الانحدار في ميادين الحياة؟ حيث الشعب هو الضحيّة الأولى بامتياز! لأن أكثر الساسة لا يعلمون ولا يقدّرون هول الكارثة في هبوط الحياة العراقية الى الحضيض! يستهينون بفاجعة انهيار الأقتصاد والتعليم والصحة والخدمات، ويجردون العباد من كل الأحلام بغد أفضل، وحياة مستقرة. فأيّ درك يهوي الإنسان إذا أفرغته من الإحساس بالأمل؟ وغلق أبواب الحياة الجديدة امامهم، من خلال تدميره جسديا ونفسيا ، وقلع قيمه وفضائله ، وتعميق مفهوم الاغتراب في نفوسه. لقد أخفقوا في جعل الحياة العراقية عذبة عذوبة الماء، تماشياً مع روائع أنظمة طبائع الاستبداد!

الأرجح ان هؤلاء السياسيين يحتالون علينا بأزمات يومية، مرة باسم (الأصلاح)،وتارة أخرى (التغيير الوزاري)،وأخرى بقانون(الانتخاب والنزاهة)،من اجل اسكات صوت الشباب الحر في ساحات العراق، وغلق منافذ التغيير ، وكلها تجري والوطن يئن تحت احتلال الأغراب من كل أنحاء العالم ،وميزانية الوطن(خاوية على عروشها)،والفساد بلا حساب ولاكتاب ،وقد أهدروا 800 مليار ، وهي تبني دولاً كبرى مثل سنغافورة او ماليزيا،ومع ذلك اذ يبدو ان المسالة في النهاية لاتخلو من متعة وتسلية لمن يهوي حل الكلمات المتقاطعة!

لاأدري الى هذه اللحظة، كيف يدار الوطن، بصبية من مراهقي السياسة، وسياسيي الصدفة، وشيوخ مصابون بالزهايمر، ورجال دين يحبون الدنيا والمال الحرام، ومثيري الفتن الطائفية، ويعتاشون على ازمات العباد وطقوسهم وخيرات الصدقات ونعمها. وسياسيين سارقين اذا ماتحدثو لوسائل الاعلام ينتقدون الفساد والسرقات ،وكأنهم يريدوننا تصديقهم ان الشعب هو السارق ! بل ان كل احزاب الوطن تندد باللصوص. ثم انتهت عجبا باللصوص!

لقد أختطف هؤلاء الصبية من مراهقي السياسة الوطن والشعب والثروات خلال السنوات الماضية، وأشعلوا حرائق الطائفية، وأسسوا قنوات اعلامية طائفية هدفها تهديم القيم العراقية، واثارة نوازع الفرقة بين الطوائف والقوميات والأديان، وصناعة قادة من ورق يجهلون ابسط ابجديات السياسة والدبلوماسية وفن الإتكيت. وأذا صح أن شر البلية ما يضحك، فأن لدينا في العراق بلايا مايكفي ويفيض، وشر البلية لم يعد يضحك أو يُبكي. انه يدفعنا الى تحسس رؤوسنا وما تبقى من أنوفنا المجدوعة، بحيث تستطيع بلا تردد أن تتذكر ما قاله ابو الطيب المتنبي عن المضحكات والمبكيات، فما يحدث في ايامنا من بلاوي السياسيين وتصرفاتهم وبياناتهم تحتاج الى جماد جديد يمارس السياسة العراقية الجديدة، ولا يجد من يعترض طريقه إذا حمل حماره على ظهره وذهب الى الحكومة، ليكشف لنا سر هذه اللعبة التي شغلت الدنيا بأخبارها واسرارها، وسر هذه السيادة الوطنية المنتهكة التي يتبجحون بها ليل نهار،بعد ان افقروا الشعب والوطن ، واذلوه امام العالم سيادة وتخلفا، وجعلوه في أخر قائمة الأوطان!

ورغم أن الثرثرة السياسية العراقية الكاذبة ، وتصاعد تندر المجتمع العراقي ،وتغريدات وسائل التواصل الاجتماعي حول ازمة (السيادة) المزعومة ، وتحول الحكومة الى بدالة سياسية لنقل التهديدات لأطراف النزاع ، وجعل ارض العراق مسرحا للقتال بين الدول ، وارضا للمعارك بالإنابة ، إلا أن المشكلات تتفاقم سياسيا، فمن يستغيث يرتطم صدى صوته بحائط اللامبالاة،حيث ابناء الوطن يعيشون ذروة الهم السياسي ، وفي اجواء تفاقم النزاعات بين السياسيين الحالمين بالعودة مرة أخرى (المجرب لا يجرب)، وعصر اشتعال ثورات الشباب غضبا على العملية السياسية المسرطنة بالتخلف والعمالة. ما عاد العراقي اليوم الا ان يحلم بزلزال هائل يبتلع ثلة الذين يحكموننا بجاهلة الدين، وقرار الاجنبي، وبشمس تشرق تضئ فضاء الوطن الكبير، وامل بالشباب الثائر ليغير معادلات الوطنية والانتماء.

نعم.. شعب الكبرياء يحلم بسيادة عراقية تمطر عزة ووطنية ،تعيد لهم كبرياء الوطن، و(ياذا المستباح المستبيح).